

د. نوره وادي محمد السعدون

المديرية العامة لتربية البصرة

الملخص

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٧/٨

تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٩/٩

يتناول هذا البحث دور نواب قبيلة الجاف في المجلس النيابي العراقي (١٩٢٥_ ١٩٥٨) مبيناً مداخلاتهم التي ابدوها في أثناء المناقشات التي شهدتها المجلس النيابي في المدة الزمنية موضوعة البحث، والتي تناولت كثيراً من المواضيع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وقد اتصفت مواضيع نواب قبيلة الجاف بالنشاط والحيوية في أغلب جلسات المجلس النيابي ، إذ حرصوا في تعليقاتهم وآرائهم على المناقشات التي تهم حياة المواطن في كردستان العراق لما لها من علاقة مباشرة بأموه اليومية، ولا سيما في القرى والنواحي التي يغلب عليها الطابع المحلي باعتبارها تمثل مناطقهم الانتخابية الذين قاموا بتمثيلها النيابي منطلقين من كون هذه المناطق تحتاج إلى معالجة وإصلاح على مستوى الخدمات العامة .

يهدف البحث إلى معرفة دور قبيلة الجاف في المجلس النيابي (١٩٢٥-١٩٥٩)، مبيناً أبرز مداخلاتهم وطروحاتهم في الجوانب التي أكدوا عليها في مناقشات المجلس، أما أهمية البحث فتكمن من كونه يعالج قضايا لها علاقة مباشرة بحياة المواطن الكردي، وقد اعتمد البحث في مصادره بالدرجة الأساس على محاضر مجلس النواب العراقي (١٩٢٥-١٩٥٨).
الكلمات المفتاحية: المجلس النيابي، قبيلة الجاف، القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

The role of the sheikhs of the Jaff tribe in the Iraqi Parliament 1925-1958

Dr. Noura Wadi Muhammad Al-Saadoun

General Directorate of Education - Basra

Abstract

This research deals with the role of the representatives of the Jaff tribe in the Iraqi (1958- 1925) that the Parliament witnessed during the time period under study, which dealt with many political, economic and social topics. The topics of the representatives of the Jaff tribe were characterized by activity and vitality in most of the sessions. The Parliament, as they were keen in their comments and opinions on discussions that concern the life of the citizen in Iraqi Kurdistan because of their direct relationship to his daily affairs, especially in the villages

and districts that are predominantly local in nature, as they represent their electoral areas, which they were honored to represent in parliament, based on the fact that these areas need Treatment and repair at the public services level.

The research aims to know the role of the Jaff tribe in the Parliament (1925_1959), indicating their most prominent interventions and proposals in the aspects that they emphasized in the Council's discussions. The importance of the research lies in the fact that it that are related to the life of the citizen Kurdish, and the research in its sources relied mainly on the minutes of the Iraqi Parliament during the period.(١٩٥٨-١٩٢٥)

Keywords: Parliament, the Jaff tribe, political, economic and social issues

المقدمة

في أعقاب تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، أصبحت العشائر الكردية جزءاً من التشكيلة السياسية الجديدة بفضل مكانتهم الاجتماعية ، وسرعان ما تبنا دوراً سياسياً في المجلس النيابي، إذ مثل قبيلة الجاف في المجلس النيابي بدوراته السادسة عشر المتعاقبة بشيوخ ذو مكانة اجتماعية متفاوتة في اتجاهاتها السياسية وفي مواقفها من إجراءات الحكومة في كردستان العراق. كان رؤساء قبيلة الجاف في مقدمة النخب التي لها موقعها الفاعل في تصدر مكانة العضوية النيابية ، وقد امتاز هؤلاء النواب بمستوياتهم الثقافية العالية وانحدارهم من قبيلة عريقة اشتهرت العمل التجاري وامتلاك أراضي واسعة والمركز المرموق والنفوذ الكبير في المجتمع، وانعكس ذلك على تلاحمهم داخل المجلس النيابي وتوحيد اطروحاتهم بنسبة كبيرة ، مما كان له اثار إيجابية على تطوير واقع مناطق كردستان العراق .

قسم البحث إلى تمهيد وثلاثة محاور : عرض التمهيد نبذة عن قبيلة الجاف وتطرق المحور الأول إلى مناقشات نواب قبيلة الجاف للقضايا السياسية ، والمحور الثاني تضمن مواقف نواب قبيلة الجاف من القضايا الاقتصادية، اما المحور الثالث فقد بين دور نواب قبيلة الجاف في المجال الاجتماعي.

التمهيد: نبذة عن قبيلة الجاف

ينتمي معظم النواب في المجلس النيابي العراقي إلى أسر كردية اقطاعية معروفة ، تمتلك أراضي واسعة كان لها نفوذ ودور بارز في الحياة الاجتماعية العامة لتلك المناطق الأمر الذي أعطاها نفوذ سياسي لدى السلطة الحاكمة ، ولعل هذا الأمر ينطبق على رؤساء قبيلة

الجاف التي تعد من أكثر القبائل انتشاراً ، وهي امارة قبلية تتألف من فروع عدة وطوائف كثيرة منها ما استقر في العراق ومنهم من استقر في بلاد فارس، والجاف من القبائل التي حظيت باهتمام الحكومات المجاورة لكثرتها وقوتها ووقوعها على الحدود حيث تتردد بين العراق وايران ، ففي الشتاء ترحل إلى السليمانية والانحاء العراقية الأخرى، وفي الصيف تذهب إلى إيران وقد ذاع صيتها في النزاع بين الدولتين الفارسية والعثمانية لموقفهم الودي من الأخيرة (١) .

وعلى إثر ذلك حاولت الدولة العثمانية استمالة قبيلة الجاف إلى جانبها ، ولاسيما محمد باشا الجاف الذي يعد من أبرز زعماءهم ، وقد اتخذ من منطقته شيروانة مقراً له ، وقام ببناء قلعة شيروانة في منطقته ككلر التابعة إلى السليمانية ، وقد قامت الدولة العثمانية بمنحهم أراضي زراعية من أجل توطينهم ، كما قامت بإلغاء ضريبة "الويركر" (٢) عنهم ومن جهتها تتعهد قبيلة الجاف بالالتزام بتقديم الضرائب إلى الدولة العثمانية (٣) فقد كانت قبيلة الجاف من القبائل المتنقلة في المناطق الحدودية بين بلاد فارس والدولة العثمانية ، إذ تقطن قبيلة الجاف في فصل الشتاء في سنجق السليمانية وفي أطراف خانقين، وفي فصل الصيف ترحل إلى مناطق سنجق في بلاد فارس (٤) وقد كان بحوزة قبيلة الجاف نحو (٥٣٩،٣٣٣) دونما من الأراضي الزراعية (٥) .

تعد قبيلة الجاف من أكثر القبائل التي عمل شيوخها نواباً في العهد الملكي، ويعود ذلك لثقلها العشائري والاجتماعي (٦) وقد استخدمت قبيلة الجاف القرعة لاختيار مرشحها في المجلس النيابي، إذ كان يجتمع رؤساء الافخاذ من القبيلة، ومن ثم توضع الأسماء في كيس وتجري عملية سحب اسم واحد ليمثل القبيلة في المجلس النيابي (٧) . والجدول الآتي يبين تكرار أسماء نواب قبيلة الجاف في الدورات الانتخابية (١٩٢٥-١٩٥٨) (٨) .

ت	اسم النائب	الدورة الانتخابية التي مثل فيها	المنطقة
١	احمد مختار عثمان باشا الجاف	الأولى _ الثالثة	حلبجة
٢	عزت عثمان باشا الجاف	الأولى _ الثامنة _ التاسعة _ العاشرة	حلبجة
٣	محمد فتاح باشا الجاف	الثانية	كركوك
٤	عبد الحميد عبد المجيد عثمان الجاف	السابعة _ الحادية عشر _ الثانية عشر _ الثالثة عشر _ الخامسة عشر	حلبجة
٥	داود فتاح باشا الجاف	السابعة _ الحادية عشر _ الثانية عشر _ الثالثة عشر _ الرابعة عشر _ الخامسة عشر _ السادسة عشر	لواء كركوك

٦	أنور جميل الجاف	الحادية عشر	لواء السليمانية (حلبجة)
٧	احمد محمد صالح الجاف	الرابعة عشر _ السادسة عشر	لواء السليمانية (حلبجة)
٨	حسن فهمي الجاف	الحادية عشر_ الثانية عشر_ الثالثة عشر _ الخامسة عشر_ السادسة عشر	لواء السليمانية (حلبجة)
٩	جلال عبد الحميد عبد المجيد الجاف	الرابعة عشر	لواء السليمانية (حلبجة)

يتبين من الجدول أعلاه ، مدى الثقل العشائري والاجتماعي لشيوخ قبيلة الجاف، الى جانب العلاقة الحسنة مع السلطة الحاكمة، وذلك انتخب شيوخها اكثر من مرة ،وقد انعكس هذا الامر بشكل إيجابي على مطالبهم فقد كانوا لسان ناطق لبيان أحوال السكان في كردستان العراق .

وفي السابع والعشرين من إذار ١٩٢٤، صدرت الارادة الملكية بافتتاح المجلس التأسيسي العراقي وعلى اثرها غادر نواب شيوخ عشيرة الجاف مناطقهم متوجهين إلى بغداد، واجتمع المجلس بجلسته الأولى ، وحضره (٨٤) نائباً من مجموع مئة نائب والقي الملك فيصل بن الحسين،^(٩) خطبة الافتتاح وقد عبر فيها عن فرحته بافتتاح أول مجلس شوري لمؤسسة دعائم المملكة واكد فيها على :ضرورة البث بالمعاهدة العراقية_ البريطانية وقرار الدستور وسن قانون الانتخابات للمجلس النيابي^(١٠).

ومن الهام ذكره، ان قانون انتخاب النواب الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٤، كان يجري وفقاً للاقتراع الخفي والانتخاب غير المباشر، إذ ان الانتخاب يكون على مرحلتين أي ان المواطنين ينتخبون ممثلون عنهم وبدورهم يقومون بانتخاب المرشحين لعضوية مجلس النواب^(١١) وقد نصت المادة السادسة من قانون الانتخاب لعام ١٩٢٤، يكون(عن كل عشرين ألفاً (ذكور) في اللواء نائب واحد ، وإذا كان عدد الذكور في اللواء لا يقل عن عشرة الاف واقل من عشرين ألفاً لكل نائب ، وإذا بلغ العدد ثلاثين ألفاً فنائبان وإذا بلغ الخمسين ألفاً فتلاثة...)^(١٢) حاز بعض النواب على المقاعد النيابية بالاعتماد على مراكزهم الاسرية وعلى أصوات عشائريهم على مدار دورات المجلس الستة عشر^(١٣) .

فضلاً عن ذلك أن للملك حق في تعيين أعضاء مجلس الاعيان وفق ما منحه الدستور العراقي لعام ١٩٢٤، واعتمد العمل بهذه اللائحة منذ الثاني من اب ١٩٢٤، وانتخب على ضوئها أول مجلس نيابي في إذار ١٩٢٥، واستمر العمل به بالرغم من انتقاد الاحزاب والقوى

السياسية،^(٤) وخلال الدورات الأربعة الأولى لمجلس النواب كان عدد مقاعد ممثلي العشائر يتراوح بين (٢٠) إلى (٢٤) مقعداً أي نسبة تتراوح بين ٢٣% _ ٢٧% من المقاعد^(٥).

أولاً : شيوخ قبيلة الجاف والقضايا السياسية في المجلس النيابي العراقي

منذ تشكيل مجلس النواب اخذ الاهتمام بمسألة إدارة المنطقة الكردية، فخلال الدورة الانتخابية الأولى في السادس عشر من تموز ١٩٢٥، اجتمع (١١) نائباً كردياً منهم نواب قبيلة الجاف طالبوا فيه الحكومة: بالاعتراف باللغة الكردية، وان تكون القرارات في القوانين الصادرة باللغة الكردية إلى جانب العربية، وان يكون ثلث موظفين وأعضاء مجلس الوزراء من الكرد^(٦).

وفي عام ١٩٢٩، تقدم ستة من نواب الكرد وهم (إسماعيل راونودي، محمد صالح، محمد الجاف، حازم شمدين اغا، سيف الله خندان، جمال بابان) بمذكرة إلى عبد المحسن السعدون،^(٧) تضمنت المقترحات بتشكيل لواء كردي من الاقضية الكردية التابعة للموصل مشيراً إلى أن الأكثرية من ساكني اقصية (عقرة، العمادية، زخو، زيبار، شيخان) هم من الكرد^(٨) وقدم النواب الكرد مذكرات كثيرة إلى الجهات المختصة، إذ قدم النائب عن كركوك (محمد فتاح باشا الجاف) مذكرة إلى مندوب بريطانيا في العراق (فرنسيس همفريز F. Humphrey) عام^(٩) ١٩٣٠، طالب فيها بضرورة تنفيذ قرارات عصبة الأمم المتعلقة بالكرد في العراق وتثبيت حقوقهم في معاهدة ١٩٣٠، مبيناً انه قدم مذكرة إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير المعارف فلم يستجب لهم احد من هؤلاء^(١٠).

لم تهذا الأوضاع في كردستان العراق بعد ابعاد الشيخ محمود الحفيد،^(١١) عنها، ولاسيما بعد عقد معاهدة عام ١٩٣٠، بين العراق وبريطانيا إذ جاءت مخالفة لتوقعات الكرد التي لم تشر في بنودها إلى ضمان الحقوق القومية لهم الامر الذي دفعهم إلى مقاطعة انتخابات المجلس النيابي في السليمانية والمقرر اجرائها في أيلول ١٩٣٠، وجرت مواجهات مع الحكومة، مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى،^(١٢) وفي سياق متصل انتقده النواب الكرد جميعاً حركة محمود الحفيد، ووصفوها بأنها مجموعة من الشقاوات وطالبو وزير الدفاع اظهار حقيقة الاحداث،^(١٣) يتضح من خلال موقف النواب الكرد من حركة محمود الحفيد بأنهم موافقهم جاءت متناغمة مع إجراءات الحكومة وهذا بين قوة الاتفاق السياسي بين الشيوخ والحكومة الامر الذي جعلهم يغضون النظر عما يحدث في كردستان العراق.

وخلال حقبة الثلاثينات كان نواب قبيلة الجاف سائرون مع سياسة الحكومة ولم تصدر منهم مواقف واضحة بالرغم من وقوع كثير من الاحداث، وقد تغير الأمر بعد حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١،^(١٤) إذ انعقد المجلس في العاشر من نيسان ١٩٤١، وحضر (٩٤) عيناً ونائباً،

وقد عبر النائب داود بك الجاف عن تأييده للحركة حيث جمع داود بك الجاف توقع تأييد لتولي الشريف شرف منصب الوصاية , وقرر مجلس الامة بدفع من رشيد عالي الكيلاني تحية الوصي واختيار الشريف شرف وصيا على العرش بدلاً منه^(٢٥) , الا أن الرغبة البريطانية عزمت على إزاحة الشريف شرف وإعادة الوصي إلى منصبه والقضاء على العدة الأربعة^(٢٦).

وعندما عرضت لائحة معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا في الجلسة المنعقدة في السابع من حزيران ١٩٤٧, شارك النائب أنور جميل الجاف زملائه في الاعتراض على المعاهدة , لدوافع اقتصادية , مبدئاً استغرابه لبناء خزانات وسدودا أو محطات لمقاييس المياه في اراضي دولة اجنبية رغم الروابط المتينة معها , ولاسيما وان الظروف العالمية ليس مستقرة وان السياسة الخارجية لكل دولة تتغير وتتكيف بتغير الظروف والزمن^(٢٧) , فضلاً عن ذلك اظهر النائب أنور جميل الجاف عدم ارتياحه لما ورد في البروتوكول, والذي تضمن : التعاون الثقافي بين تركيا والعراق مبينا ان الثقافة التركية متجهة في حينها إلى ثقافة عنصرية بحتة , مما لا يتوافق مع حاجات العراق الثقافية ويجب على العراق الارتباط ثقافياً بالدول العريقة في ثقافتها الديمقراطية كبريطانيا وفرنسا^(٢٨) .

وبعد سقوط جمهورية مهاباد^(٢٩) اضطرت العائلات البرزانية إلى مغادرة كردستان ايران والعودة إلى كردستان العراق في نيسان ١٩٤٧, ان هذه التطورات دفعت الحكومة العراقية إلى التطرق إلى ذلك في خطاب الذي القاه الوصي في الجلسة المنعقدة في الأول من كانون الأول ١٩٤٧^(٣٠) وقد استغل النائب أنور جميل الجاف الفرصة المذكورة داعياً الحكومة العراقية إلى إيجاد حل لمشكلتهم مبيناً ان المبلغ الذي رصدته الحكومة لهم لا يعد حلاً وافياً ما لم تقدم الحكومة مشروعاً عملياً لحل مشكلتهم حلاً تاماً^(٣١).

وعند عقد معاهد بورتسموث في الخامس عشر من كانون الأول ١٩٤٨^(٣٢), التي ما أن تم الإعلان عنها رسمياً , حتى جوبهت بمظاهرات جماهيرية صاخبة , واضطرابات طلابية وعمالية في بغداد ومعظم المدن العراقية , تحول بعد ذلك إلى انتفاضة عامة عرفت بالانتفاضة كانون أو الوثبة^(٣٣) بالرغم من أن نواب الجاف لم يتدخلوا في المناقشات التي اثارها زملاؤهم في المجلس النيابي حول الانتفاضة , إلا أن استقالة النائب أنور جميل الجاف إلى جانب عشرين نائب آخرين يعد مؤشراً ايجابياً واضحاً بصدد الانتفاضة في المجلس^(٣٤).

طالب النائب داود بك الجاف في الجلسة الثالثة المنعقدة في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٥٧, العفو عن المتخلفين من الخدمة العسكرية بقوله:(أتوجه بالرجاء لفخامة السعيد ان يصدر عفواً عن المتخلفين والهاربين من الجندية كي يسارع هؤلاء للالتحاق بخدمة العلم ويرتاح

الإباء ويقطع دابر الفساد^(٣٥) كان رأي النائب عن بغداد عبد المجيد القصاب يخالف دأود بك الجاف بتعميم الاعفاء عن العراقيين المتخلفين من الخدمة العسكرية جميعهم , فأجابه دأود بك الجاف : (لم تكن عندي الجرأة والحماسة والوطنية كالتى بهذه الحماسة والحرارة فضريبة الدم هي ليست بقضاء مدة خدمة العلم بل هي بالشعور الوطني في الدفاع عنه , فكثير من العسكريين في اثناء الدفاع ينهزمون من المعركة تاركين سلاحهم فالخدمة العسكرية أي (الجنديّة) ليست سبباً في الحماسة والغيرة الوطنية , وعلى كل أتمنى لكل الناس ان يكونوا كأمثال معالي القصاب)^(٣٦) من خلال ما طرحه النائب دأود الجاف يتبين ان مطالب نواب قبيلة الجاف تهدف إلى تحقيق مصالح العراقيين جميعاً , وكانت بعيدة عن التعصب القومي والقبلي .

ثانياً: نواب قبيلة الجاف والقضايا الاقتصادية في المجلس النيابي

حظيت القضايا الاقتصادية ولاسيما الأمور الزراعية الصدارة في اهتمامات نواب قبيلة الجاف, وظهرت انعكاساتها واضحة في جلسات المجلس النيابي , ولاسيما وان اغلبيتهم من اسر تمتلك أراضي زراعية, فقد كان للنائب احمد مختار الجاف دور بارز في مداخلات المجلس النيابي عام ١٩٣٠ التي رصد فيها مبالغ كبيرة من اجل اقامه مشاريع تخص بناء السدود التي اعترض عليها بعض النواب كونها تتقل الميزانية^(٣٧).

ومن جانب اخر بذل النائب احمد مختار الجاف جهوداً كبيرة في جلسة المجلس والتي عقدت في شباط ١٩٣٦, لتحصيل الموافقات في سن قانون لتعويض المنكوبين جراء غرق مدينة قزلباط (السعدية) لعام ١٩٣٦, الذي نص على تسليف المتضررين جراء الفيضانات بمبالغ مالية حسب نسبة الضرر^(٣٨).

وتطرق نواب قبيلة الجاف في اطروحاتهم الى بحث شؤون الأراضي الزراعية المتعددة وانعكاساتها على مختلف الجوانب الحياتية للمزارعين, ومنها تصديهم لقانون دعاوى العشائر,^(٣٩) وانعكاساته السلبية على ملكية بعض المزارعين الصغار, وتمشية قضاياهم إذ لم يحصل فيه إلا تعديل طفيف في حزيران ١٩٣٣,^(٤٠) هذا الامر الذي حدا بالنائب أنور جميل الجاف, وخلال الجلسة التاسعة عشرة من الاجتماع غير الاعتيادي المنعقدة في التاسع عشر من ايار ١٩٤٧, إلى توجيه سؤال إلى وزير الداخلية صالح جبر^(٤١) حول محاولة بعض المنتفعين الاقطاعيين في قضاء حلبجة الاستحواذ على الممتلكات بعض القرويين , الذين يحملون سندات الطابو المثبتة لملكيتهم لتلك الأراضي وتصرفهم بها منذ عشرات السنين , وذلك بتأييد من الإدارة المحلية التي اخذت بتطبيق قانون العشائر, لارغامهم بشتى الطرق بالتنازل عن ملكيتهم للمنتفعين , فطالب النائب أنور جميل الجاف من وزير الداخلية التوضيح للمجلس بمعلوماته بهذا الخصوص , وما

اتخذته الوزارة من إجراءات للحيلولة دون وقوع مثل هذا التجاوزات لاحقاً , كما طالب بالتحقيق السريع وارسال هيئة تفتيش ذات خبرة الاطلاع^(٤٢) .

وضمن اطار الموضوع ذاته وجه النائب أنور جميل الجاف سؤالاً إلى وزير الداخلية , حول منع الإدارة المحلية في لواء السليمانية زرع الأراضي الاميرية, وما ينجم عنه من خسائر للمزارعين , ولخزينة الدولة في ان واحد , طالب الوزير بذكر الأسباب والدواعي لذلك , مع توضيح لتدابير التي تتوي الوزارة اتخاذها لعدم تكرار ذلك^(٤٣) لم يكن وزير الداخلية موجود في الجلسة المذكورة , إذ تم إحالة الأسئلة اليه , الذي أجاب عنها خلال انعقاد المجلس في جلسته الثانية والعشرين في الثامن والعشرين من ايار ١٩٤٧, جاء رده مفعماً بالتبريرات , فبخصوص السؤال الأول: بين بأنه في وضع لا يستطيع ان يؤيد أو ينفي ما جاء في سؤال النائب أنور جميل الجاف, إلا انه أكد ورود بعض الشكاوى حول هذا الموضوع , وتم احالتها على الموظف المختص لأعطاء جواب مفصل عنها , واستبعد الاتصال بين المتنفذين والموظفين لتمشية أعمالهم الشخصية,^(٤٤) وبقدر تعلق الأمر بالسؤال الثاني , اعترف وزير الداخلية بأن القطع الثلاثة من الأراضي الاميرية, كان يتم استغلالها من قبل عدد من المزارعين منذ زمن طويل , ولكن الحكومة لجأت إلى وسيلة جديدة هو تأجيرها بدون اجازتها إلى افراد اخرين لاستغلالها لمدة معلومة , لتحقيق مكاسب اقتصادية^(٤٥) .

ولأهمية مشروع انحصار التبغ^(٤٦) في اقتصاد كردستان العراق , اعرب النائب أنور جميل الجاف عن دهشته في الجلسة السادسة التي عقدت في الأول من كانون الثاني عام ١٩٤٨ , حول خطاب العرش لأغفاله الإشارة إلى المشروع قائلاً: (كنا ننتظر من الحكومة الموقرة ان تعالج هذه الناحية معالجة دقيقة وتنظم إدارة الانحصار بصورة مطمئنة لنا ,ولكن للأسف لم تشر الحكومة إلى هذا المشروع لا خيراً ولا شراً)^(٤٧) .

يمكن القول أن نواب قبيلة الجاف لم يبخلوا من تقديم أي مساعدة لأبناء كردستان العراق, فقد سعوا بنفسهم في دوائر الدولة ومطالبتهم بأنجاز المشاريع الضرورية التي يحتاجها السكان غير أن بعض تلك المشاريع لم تلقي إذان صاغية من قبل الدولة ولم تنجز أو تلكا بعضها.

وفي الاطار نفسه ندد النائب حسن فهمي الجاف في الجلسة الخامسة والثلاثين في السادس عشر من ايار ١٩٥٠ , وخلال مناقشة قانون الميزانية لعام ١٩٥٠, بقانون انحصار التبغ بأنه قرار مخالف للعدل والانصاف مطالباً الحكومة إعادة النظر في القرار, وتطرق النائب إلى موضوع آخر يتعلق بالاثار السلبية لقرار انحصار التبغ , هو تسليم المصرف الزراعي في السليمانية لزراع التبغ في قضاء حلبجة , وبين بأنه تم تسديد قيم من هذه السلف في السنتين

الماضييتين , وبقي قسم آخر لأن قرار , انحصار التبغ الصادر مؤخراً قد شمل مناطق هؤلاء
الزراع بمنع زراعة التبغ فيها , لذلك فقد اصبح هؤلاء غير قادرين على تسديد السلف الباقية
بذمتهم لحرمانهم من الاشتغال بزراعة التبغ, واكد النائب حسن فهمي الجاف قائلاً: (ان هؤلاء
الزراع لو كانوا يعلمون بنية الحكومة في اصدار قانون انحصار التبغ لما كانوا يقدمون على اخذ
السلف التي هم الان عاجزين عن دفعها , فعلى الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لاعفاء المزارعين
عما بقي بذمتهم من السلف المعطاة اليهم لغرض زراعة التبغ) (٤٨).

أجاب ضياء جعفر السيد هاشم (٤٩) وزير الاقتصاد على ما طرحه النائب حسن فهمي
الجاف من مطالب واقتراحات حول التبغ مبرراً بأن الدائرة المختصة قد استلمت كميات كبيرة من
المحصول واضطرت لخزنها، لذا تم تحديد المساحات المزروعة، فضلاً عن ذلك بين الوزير عدم
إمكانية تغير ما اتفق عليه واقره مجلس الوزراء لان التغير والتبديل يجب ان يكون في موسم
الزراعة (٥٠).

من جانب اخر تمكن نوري السعيد (٥١) من عقد اتفاق مع شركات النفط في الثالث من
شباط ١٩٥٢، التي اشترطت فيها زيادة المبالغ المستحقة للدولة بحيث قدرت ايرادات النفط
بموجب الاتفاقية بنحو (٥٠) مليون دينار عن كل عام, (٥٢) وعندما وضعت الاتفاقية المذكورة في
التصويت كان نواب قبيلة الجاف من المصوتين عليها وهم (حسن فهمي الجاف، عبد الحميد
عبد المجيد الجاف) (٥٣).

ولفت داود بك الجاف نظر الحكومة عن مصير أهالي القرى الواقعة ضمن مكان انشاء
سد دربندخان (٥٤) التي سوف تتأثر بعد اكمال المشروع بقوله: (ستغمر المياه مئات القرى
الواقعة في قضاء (حلبجة) عند تأسيس سد دربندخان فإذا عملت الحكومة لتأمين إسكان أهالي
هذه القرى قبل تأسيس هذا المشروع)) , أجابه وزير الاعمار عبد المجيد محمد (٥٥) , نيابة عن
رئيس الوزراء ((ان خزان دربندخان سوف يبني على مستوى (٤٩١) متراً عن مستوى سطح
البحر وان هذا المستوى في الخزان المذكور سيؤدي إلى اغمار (٢١) قرية ون الجهود مبذولة
لايجاد أماكن لاسكان أصحاب القرى المذكورة بأنشاء قرى حديثة عن طريق الاستفادة من
الأراضي الاميرية في قضاء حلبجة) (٥٦).

وتسأل النائب حسن فهمي الجاف, خلال الجلسة الأربعين من الاجتماع الاعتيادي ,
التي عقدت في الثاني والعشرين من أيار ١٩٥٦ , عبر لائحة قانون تعديل المنهاج العام
لمشاريع مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٥, إلى مصير الفلاحين الذين
سيضربون من جراء انشاء سد دربندخان , لان المياه التي ستسبب من السد ستؤدي إلى

اغراق (٨٠) الف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة في قضاء حلبجة ، مما يسبب نكبة للفلاحين، لكون تلك الأراضي تشكل مصدر الرزق الوحيد لهم وطالب الحكومة بتعويض أصحاب الأراضي لكي يمكنهم من استملاك أراضي في مناطق أخرى. وتساءل فيما إذا كانت الحكومة قد فكرت في تأمين الأراضي والمسكن قبل ترحيلهم ، وأين تقع هذه الأراضي ؟ موضحاً بعدم وجود أراضي اميرية في قضاء حلبجة حتى يمكن توزيعها على هؤلاء^(٥٧) .

وخلال الجلسة الثامنة من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في الثالث والعشرين شباط ١٩٥٧، عند مذاكرة لائحة قانون ميزانية عام ١٩٥٧ ، طالب النائب داود بك الجاف الحكومة ، ((بأنشاء معمل للنسيج القطني في كركوك والحويجة وانشاء معمل للسكر في الالوية الشمالية خاصة في منطقة شهرزور والحويجة لصلاحية الأرض لزراعة قصب السكر ونجاح التجارب لزراعته فيها))^(٥٨) فضلاً عن ذلك طالب الحكومة بأنشاء مشروع تربية دودة القز لصناعة الحرير في قضاء حلبجة ومنطقة هورمان أي في المناطق الزراعية ؛ لأنها تتكاثر بغزارة في تلك المناطق ، وذلك لتعم الفائدة على سكان تلك المناطق في تشغيل عدد من ايدي العاملة^(٥٩) .

وفي هذه المرة كرر النائب حسن فهمي الجاف في الجلسة الرابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي يوم الثامن عشرة من كانون الثاني ١٩٥٨ ، مضمون مداخلته السابقة حول موضوع انجاز مشروع دربندخان الذي سينجم عنه اغراق القرى وتشريد المزارعين، إلى جانب ذلك أوضح بأن المياه ستغمر حوالي سبعين الف دونم من الأراضي المفوضة بالطابو ، اذ يسقى القسم الأعظم منها سحياً وبسبب ذلك طالب وزارة المالية (نديم الباجي جي) بعرض خطته في إسكان هؤلاء وتعويضهم عن أراضيهم التي ستغمرها المياه إلا إن وزير المالية الذي أجاب على أسئلة النواب ولكنه لم يجب على ما قاله النائب حسن فهمي الجاف بل غض النظر عن سؤاله^(٦٠) .

من خلال ما عرض عن مواقف نواب قبيلة الجاف يتضح أنهم كانوا من انشط النواب في المجلس النيابي ، لذا نرى انهم يبدون آرائهم ويعرضون مطالبهم الاقتصادية والزراعية ولم يكونوا ضيقي التفكير واقليمي الانتماء ، حيث لم تقتصر مطالبهم على اثاره المواضيع التي تخص لوأئهم أو قوميتهم ، كما أن انتمائهم إلى واقع اجتماعي معين حتم عليهم ان ينقلوا ما يجري في مناطقهم الانتخابية إلى المجلس لإيجاد حلول مرضية لسكان مناطقهم .

ثالثاً: نواب قبيلة الجاف والقضايا الاجتماعية في المجلس النيابي العراقي

فرضت قضايا المجتمع العراقي المختلفة ، وتطويره على أسس سليمة اهتمام نواب قبيلة الجاف الذين يرغبون إلى تطوير الخدمات الاجتماعية سواء كانت تعليمية او صحية أو خدمات العامة، وقد كان موضوع التعليم ذات اهمية قي مناقشات مجلس النواب العراقي منذ دورته الأولى

عام ١٩٢٥، ففي الجلسة المنعقدة في العاشر من شباط ١٩٢٥ من الاجتماع غير الاعتيادي الأول تم التطرق إلى موضوع التعليم في كردستان، وذلك من خلال تقرير قدمه مجموعة من نواب الكرد من بينهم النائب احمد مختار الجاف الذي طالب فيه انشاء اربعة مدارس في السليمانية مع مدرسة للصناعة وأخرى للبنات^(٦١).

وعند افتتاح الدورة الانتخابية الثانية لمجلس النواب العراقي في التاسع عشر من ايار ١٩٢٨، استمرت المطالب الكردية بتحسين أوضاع التعليم ففي الجلسة المنعقدة في أيلول ١٩٢٨، قدم نواب الكرد وبتأييد من نواب قبيلة الجاف في الوية أربيل وكركوك والسليمانية طلباً إلى وزارة المعارف تضمنت تأسيس مؤسسة للأشرف على شؤون التعليم في الالوية الكردية وفتح معهد اعداد المعلمين وفتح مدارس ابتدائية وثانوية في المناطق التي تحتاجها^(٦٢).

من جانب آخر أوعزت الحكومة العراقية بعد إصرار من النائب داود بك الجاف بمطالبته في انشاء مشاريع لتوفير مياه الاسالة في لواء كركوك، وتخصيص مبالغ مالية لأنشاء المشاريع لسد حاجة أهالي تلك المناطق من النواقص التي تعاني منها، ولكن تلك المشاريع لم ترى النور، فتسأل النائب داود بك الجاف في الجلسة التاسعة والاربعون من الاجتماع الاعتيادي المنعقد في الحادي والثلاثون اذار ١٩٣٦، قائلاً: ((يتبين ان الحكومة خصصت عشرة الاف دينار في قانون مشروع موازنة الثلاث سنوات إلى الابار الارتوازية والكهاريز^(٦٣) في كردستان العراق، أود أن اعرف إذا كانت هذه الاعمال ستتناول اعمال الكهاريز في ناحية شيروانة الواقعة ضمن لواء كركوك))، وقد رد امين زكي وزير الاقتصاد والموصلات (أن المبلغ الموضوع في الميزانية هو موضوع إلى العراقيين جميعهم ولم يقسم إلى الأولوية، ولكن إذا ترى السلطة الإدارية لزوماً لحفر الكهاريز فالوزارة لا تتردد عن الصرف^(٦٤))

في أثناء الدورة الثامنة وخلال جلسة الثلاثون من نيسان ١٩٣٨، وجه عزت عثمان الجاف إلى وزير المعارف سؤالاً يطلب منه ضرورة فتح مدارس في لواء السليمانية، لاسيما مدارس للبنات، حيث طالب بفتح مدرسة متوسطة للبنات في السليمانية وعزز مطلبه بأن البنات عندما يتخرجن من المدارس الابتدائية يصبحن امام الامر الواقع، اما يبقرن في البيت أو يذهبن إلى المدارس المتوسطة خارج مناطقهن، موضحاً ان العرف الاجتماعي لا يسمح بذلك، كما طالب بفتح مدارس متوسطة في حلبجة وزيادة عدد الصفوف في المدارس الموجودة مشيراً إلى انها تحتوي على صفين أو ثلاثة التي لا تتفق مع خطة وزارة المعارف في نشر العلم والمعرفة^(٦٥)، فضلا عن ذلك اقترح على الحكومة أن تقوم باختبار عدد من الطلبة الذين انهو

الدراسة المتوسطة في السليمانية وارسالهم إلى الثانوية في بغداد على نفقتها مبيناً فوائد هذه الخطوة في التشجيع على المنافسة^(٦٦)

وتأكيداً على ما ذكره النائب عزت عثمان الجاف، طالب النائب حسن فهمي الجاف بفتح ثانوية في حلبجة موضحاً حاجتها إلى ذلك بعد ان ازداد عدد نفوسها ، كما بين بأن خريجي المدارس الابتدائية في المدينة يتجاوز (٢٠٠) طالب إلى المرحلة المتوسطة ،ومثلها إلى المرحلة الثانوية^(٦٧). اما بخصوص القضاء فقد تطرق النائب داود بك الجاف إلى نظام الدعاوي العشائرية ، إذ انتقد هذا النظام قائلاً : (أن نظام العشائر هو لصالح الحكومة وهو الة بيدها، وكثير من القضايا العشائرية حولت إلى محكمة ، ولم يثبت عليها شيء والقضايا التي نظر فيها بموجب قانون العشائر اغلب اشخاصها نائمون الان في السجون فإذا احيلت القضايا إلى المحاكم بدلاً من القائمقامية لما بقيت حاجة إلى نظام العشائر) ^(٦٨) ، وخلال الجلسة الخامسة والعشرون المنعقدة في السابع عشر مايس ١٩٤٤، انتقد النائب داود بك الجاف الفساد الإداري المستشري في دوائر الدولة قائلاً : (تأثير المحسوبية أدت إلى وصول الموظفين الفاسدين إلى المناصب المهمة في الدولة، ومعاناة المواطن جراء الاهمال الموظفين لأعمالهم وتقصدهم في تأخير المعاملات والتلكؤ في العمل ، كما انتعموا هؤلاء بالثروة التي حصلوا عليها من أعمالهم الغير المشروعة) ^(٦٩).

وقد حظيت الأمور العامة باهتمام كبير من نواب قبيلة الجاف ، إذ دعا النائب داود بك الجاف في الجلسة الثانية والاربعون من الاجتماع الاعتيادي المنعقد في الحادي والثلاثون من أيار ١٩٤٥ ، الجهات المختصة إلى اصلاح طريق قره غان _ قلعة شيروانة الواقعة بين قضائي حلبجة وكفري وربطه بقضاء خانقين ، ولاسيما بعد أن أوقف العمل فيه وتجاوزت قيمة العمل نصف مليون دينار، فأجاب وزير النقل والاشغال والمواصلات وأوقف العمل بناء على الضرورات التي اقتضتها المصلحة العامة وان هذا الطريق موضوع اهتمامنا وسيوضع له مخصصات مالية في السنة القادمة) ^(٧٠).

وفي الجلسة الرابعة عشرة من الاجتماع غير الاعتيادي في الثالث من أيار ١٩٤٧، طالب النائب عبدالحميد عبدالمجيد الجاف ووزارة الاشغال والمواصلات بإعادة فتح الطريق الحيوي الذي يربط بين الموصل وقره غان ومصيف بنجوين ،وشدد على أهمية الطريق المذكور موضحاً بأنه اقصر الطرق التي توصل العاصمة بغداد بالمناطق السياحية في السليمانية، كما ان الطريق يمر باقضية خانقين _كفري _حلبجة ،وبعشائر بعيدة عن المدن ، وللتأثير على أعضاء المجلس شاركه الراي النائب حسن فهمي الجاف بقوله (أن الملك فيصل

الأول قد لاحظ أهمية الطريق المذكور ودرس الموضوع واخرجه إلى حيز التنفيذ، وان الحكومة باشرت بتعبيده وصرفت مبالغ طائلة في ذلك السبيل قبل اهماله^(٧١)، وبسبب عدم حضور الوزير المختص في الجلسة المذكورة، فقد اعاد الاستفسار ذاته في الجلسة المنعقدة في السابع عشر من أيار ١٩٤٧، فأجاب وزير الاقتصاد ضياء جعفر واعدأ النائب عبد الحميد عبد المجيد الجاف بأنه سوف يتولى العمل على الاشراف على المشروع المذكور، وبيّن ان توقفه بسبب عدم وجود مبالغ كافية لتنفيذه، وقد كرر النائب تأكيده على الوزير المختص بالإسراع بتنفيذ المشروع الحيوي حتى لو اقتضى الأمر على وضع مخصصات له في الميزانية لاكثر من سنة واحدة مبيناً على أهمية المشروع الذي يتوقف عليه اعمار الاف من الدونمات واسكان الاف من العشائر الرحل في تلك الأراضي^(٧٢).

وفي سياق البحث عن قضايا المجتمع يعد كل ما يتعلق بالصحة واحدة من القضايا المهمة التي طرحت على مجلس النواب بسبب الواقع الصحي المزري في كردستان وافتقاره إلى المستشفيات دفع هذا نواب قبيلة الجاف في المجلس إلى انه يبدو اهتماماً بهذه الناحية فزدادت دعواتهم إلى الاهتمام بالمستشفيات وزيادة عددها في كل العراق عموماً وكردستان خصوصاً، وبانتشار وباء الملاريا في قضاء حلبجة بشكل واسع دعا النائب حسن فهمي الجاف إلى ضرورة توفير الاجراءات اللازمة لمكافحة هذا المرض، ولاسيما انه لم يبق اسرة إلا ولديها مصاب بهذا المرض على حد قول النائب، كما طالب الحكومة تزويد مستشفى السليمانية بجهاز للأشعة ووسائل المعالجة لأن اغلبية السكان يضطرون للسفر إلى بغداد من اجل المعالجة^(٧٣).

عرض النائب داود بك الجاف في أثناء الجلسة الرابعة من اجتماع الاعتيادي في شباط ١٩٥٣ على المجلس النقص الحاد في القطاع الصحي ومعاناة سكان الاقضية والنواحي جراء ضعف الخدمات الصحية بقوله: (الصحة مفقودة جداً لا توجد وسائل للعلاج فلا مستشفى ولا مستوصف في هذه النواحي والقرى جميعها، سوى مستوصف واحد في قرية كلار، وهذا لا يوجد فيه دكتور ولا موظف صحي ولا مضمّد يعرف يقرأ حتى اسم الدواء إذا وجد فكيف تكون المعالجة بيد هذا المداوي الجاهل، اترك تقدير ذلك إلى وجدانكم، لذا فإنني أطلب فتح مستشفى كبير مجهز بجميع الوسائل الطبية اللازمة في اقرب نقطة من نواحي شيروانة وبيارة وسنكاو وقره تبه، وذلك لمعالجة المرضى من سكان هذ النواحي بأسرع ما يمكن لينالوا شفائهم وان هناك مئات من القرى في اشد الحاجة إلى فتح مستوصفات فيها لأن معظم اهاليها لا يستطيعون الوصول إلى المستشفى لفقر حالهم ولعرقلة المواصلات)^(٧٤).

واكد النائب دود بك الجاف في الجلسة السادسة والعشرون المنعقدة في الثاني من اذار ١٩٥٤، وبوجوب تخصيص مالي في ميزانية الصحة لإنشاء مستشفى ومراكز صحية في القرى والنواحي قائلاً: (هل في نية الحكومة تخصيص المبالغ اللازمة في الميزانية القادمة لإنشاء مستشفى في قرية كلار حتى يستفيد منه النواحي التالية: بيارة وسنكاو وشيروانة وقره تبه، واكمال النواقص الموجودة في مستشفى كركوك وتزويده بوسائل التدفئة شتاء ووسائل التبريد صيفا ومتى ذلك) (٧٥).

وقد سبق أن رصدت الميزانية السابقة مبلغاً لبناء مستشفى في كلار ، إلا انه لم يتحقق ذلك وهذا ما أكده النائب داود بك الجاف قائلاً: (لقد طالبت من وزير الصحة في الميزانية السابقة بأن تلتفت إلى القرى والارياف والعشائر الموجودة في لواء كركوك المحرومة من الخدمات الصحية) (٧٦).

من جانب اخر انتقد داود بك الجاف بطأ عمل وزارة الزراعة ، في أثناء الجلسة الثانية عشر التي عقدت في السابع والعشرون من شباط ١٩٥٧، في تنظيم وتأسيس المشاريع الاروائية وبين لوزير الاقتصاد اهمال وبطء العمل في تنفيذ المشروع الموجودة على نهر ديالى خاصة المناطق الديمة ، التي تتركز بها كثافة سكانية ، وتلكا عمل الوزارة في اقامة مشاريع روائية ، بالرغم من عدم ممانعة دائرة الري في منطقة كفري وشيروانة لسد حاجة الناس (٧٧).

ومن الهام ذكره قد تبين أن انشاء سدي دوكان ودريندخان لا يخدمان أهالي السليمانية ، من هنا انبرى نواب قبيلة الجاف الناطقين الحقيقيين بلسان مناطقهم ، غير ان الحكومة لم تهتم مما دفع النائب حسن فهمي الجاف وبعد مرور عامين إلى استئناف الطلب مرة اخرى في التاسع والعشرون من كانون الثاني ١٩٥٨، حول موضوع الأراضي التي سوف تتغمر بمياه دريندخان ، موضحاً بأن حوالي (٥٢) قرية مأهولة بالسكان وما يقارب الف عائلة زراعية سيقون بدون مأوى ، وتساءل في الوقت نفسه عن خطة الحكومة بخصوص اسكان هؤلاء المواطنين ولاسيما وان معظم الأراضي في قضاء حلبجة قد تم توزيعها نتيجة مشروع شهرزور على صغار الفلاحين بالرغم وجود وزير المالية نديم الباجه جي في الجلسة المذكورة إلا أنه لم يرد على استفسار النائب اثناء اجابته على أسئلة النواب (٧٨).

من جانب اخر كان دور النائب داود بك واضحاً في متابعة عملية توزيع حصص المنتجات النفطية على أهالي قرى كركوك ، ووصول تلك المنتجات إلى المناطق البعيدة التي يصعب الوصول اليها قائلاً: (طالبنا من الحكومة تأمين النفط لجميع سكان العراق وخصوصاً للذين هم بعيدون عن مراكز المدن وخصوصاً اهل القرى البعيدة، غير أن الحكومة لم تتخذ

إجراءات بهذا الشأن). فكان لابد من إيصال المنتجات النفطية لسد حاجة سكان لتلك المناطق , ووضع التدابير اللازمة لإيصال المنتجات إلى المناطق التي تفتقر إلى الطرق والمواصلات خاصة قضاء كفري والنواحي والقرى المرتبطة بها (٧٩).

فضلاً عن ذلك طالب النائب دأود بك الجاف فتح طريق بين حلبجة وجولاء, وإنشاء جسر لربط قضائي خانقين وكفري على حدود ناحيتي قره تيه وشيروانة, لأن هذ المنطقة تتعرض إلى الغرق في فصل الشتاء نتيجة السيول والفيضانات الموسمية, فتقطع الطرق والمواصلات بها, فنأشد وزارة المواصلات انشاء الجسر حفاظاً على رواح الناس من الغرق خاصة أيام الفيضانات (٨٠).

وهكذا اثار نواب الجاف كثير من القضايا الاجتماعية ذات الصلة المباشرة بالحياة المعاشية لشريحة واسعة من المجتمع الكردي , ورغم أن بعض من مقترحاتهم لم تحظ بالموافقة من الجهات الرسمية ومع ذلك اثبتوا من خلال طروحاتهم ومدخلاتهم جدارتهم في تمثيل مناطقهم داخل المجلس النيابي.

الخاتمة

توصلت الباحثة من خلال هذا البحث الى مجموعة من الحقائق:

- يمكن تمييز نواب قبيلة الجاف على وفق مشاركتهم إلى فريقين، الأول : وهم الذين اشتركوا في مناقشات المجلس النيابي ، لذا جاءت المساهمة حصراً من هؤلاء ، والذين هم في الأغلب قد نالوا دعم وترشيح الحكومة واتباعهم في الانتخابات، أما الفريق الآخر ، الذي مثل القبيلة في المجلس النيابي فان أيا منهم لم يسهم في تلك النقاشات التي جرت آنذاك ، ولم ينسب احدا منهم ببنت شفة، لذا يمكن تحديد أولئك على أساس انهم رقم تكميلي يصب في النتيجة في تحقيق رغائب قبيلتهم.
- عندما بدأت الحياة النيابية في العراق , كان لشيوخ العشائر دور كبير فيه وقد اتخذ شيوخ قبيلة الجاف من رفع العرائض والالتماسات والاحتجاجات إلى السلطات العراقية والتي تضمنت مطالب لحقوق الكرد ضمن اطار الدولة العراقية.
- شيوخ قبيلة الجاف تم انتخابهم في المجلس النيابي بفضل دعم أتباعهم وأفراد عشائرتهم هذا التمثيل سمح لهم بالمشاركة في صياغة القوانين التي تؤثر على مناطقهم، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالأراضي والزراعة، التي كانت ذات أهمية خاصة لمجتمعاتهم.

- شيوخ قبيلة الجاف عملوا وسطاء لرفع مطالب سكان مناطقهم للحكومة المركزية ويعود ذلك لمعرفتهم العميقة بالعادات والتقاليد المحلية، كانوا قادرين على تهدئة التوترات وفض النزاعات، مما ساهم في استقرار المناطق الكردية.
- كان لشيوخ قبيلة الجاف تأثير على السياسات المحلية والوطنية عبر دورهم في المجلس النيابي، كانوا قادرين على توجيه الموارد إلى مناطقهم، إذ أسهم ذلك في تحسين الخدمات العامة هناك.
- في ظل التوترات القومية، كان للشيوخ قبيلة الجاف دور حيوي في إدارة هذه التوترات بعضهم عمل على التوسط بين الحركة الكردية والحكومة المركزية، في حين أن البعض الآخر تبني مواقف أكثر حذراً .

الهوامش

(١) عباس العزاوي، عشائر العراق، المجلد الأول، ج١_٢، ط٢، مكتبة الحضارات، (بيروت، ٢٠١٠)، ص٢٤٧_٢٥٩.

(٢) الويركر: الضريبة البيئية التي فرضتها الدولة العثمانية على المزارعين سواء كانوا مستقرين أو رحل الفرض على كل شخص متزوج حتى وأن كان أكثر من شخص في البيت الواحد ومقدارها (خمسون قرشاً) ذهبياً وكان في سنجق السليمانية دائرة خاصة تسمى دائرة الويركر، وقد قامت هذه الدائرة بتوسيع كادرها في عام ١٨٩٢، من أجل جمع الضرائب. للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (١٨٦٩ - ١٩١٧)، مطبعة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩١)، ص ٣٧٠.

(٣) نوره وادي محمد الشبلي، دور عادلة عبد القادر بك في الأمور العامة في السليمانية ١٨٥٩ - ١٩٢٤، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٢٠، ص٣٦.

(٤) فيان حسن عزيز الجاف، سنجق السليمانية في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩_١٩١٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص ١٥٩.

(٥) حنا بطاطو، العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث، (بيروت، ١٩٩٥)، ص١٤٣.

(٦) محمد رشيد عباس، التكوين الاجتماعي والسياسي للبرلمانيين الاكراد في العهد الملكي ١٩٢٥_١٩٥٨ دراسة تحليلية، العدد (٣)، مجلة دجلة الجامعة (بغداد، ٢٠١٨)، ص٢_٣.

(٧) سالار عبد الكريم فندي الدوسكي، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥_١٩٥٨، مطبعة خاني، (دهوك، ٢٠٠٨)، ص٦٩.

(٨) الجدول من عمل الباحثة

(١) الملك فيصل بن الحسين : ولد في مدينة مكة عام ١٨٨٣، درس في اسطنبول اللغة العربية والتركية والعلوم الأخرى، قاد الجيش العربي ضد العثمانيين وتمكن من تحرير دمشق سنة ١٩١٨، أصبح ملك على سوريا إلى أن أبعده الفرنسيون بعد أربعة أشهر، وفي الثالث والعشرون من آب ١٩٢١، توج ملك على العراق حتى وفاته في ٨ أيلول ١٩٣٣. للمزيد من التفاصيل ينظر : سيار الجميل، الملك فيصل الأول ١٨٨٣ - ١٩٣٣ ادواره التاريخية ومشروعاته النهضوية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٢١)، ص ٤١-٣٧٦ .

(١') احمد فكاك البدراني وعفراء رياض محمد، دور شيوخ عشائر الموصل في البرلمان العراقي ١٩٢٥_١٩٥٨، مجلة التربية والتعليم، المجلد (١٥)، العدد (١)، ٢٠٠٨، ص ١٦.

(١'') عبد الكريم ياسين رمضان، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣_١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص ١٩.

(١''') نقلا عن: نور محمد عبد المحسن العبدلي، ساسون حسيقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٤٥.

(١''') محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج٢، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ٢٦١.

(١'') نبييل عكيد محمود المظفري، التعليم في كركوك في العهد الملكي (عهد الانتداب البريطاني نموذجاً)، مجلة سر من راي، المجلد ٧، العدد ٣٥، (جامعة كركوك، ٢٠١١)، ص ٩٥.

(١'') عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤_١٩٣٢، دار الطباعة، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ٣١٤.

(١'') احمد محمد امين قادر، موقف مجلس النواب العراقي القضية الكردية في العراق ١٩٢٥_١٩٤٥، مؤسسة زين، (السليمانية، ٢٠٠٧)، ص ١٠٠.

(١'') عبد المحسن السعدون: ولد في سوق الشيوخ عام ١٨٧٩، تلقى تعليمه في مدرسة العشائر ثم في المدرسة الحربية بالأستانة، كان احد اعضاء مجلس النواب العثماني حيث ولاية المنتفق، وأثناء تأسيس الدولة العراقية خلف عبدالرحمن النقيب في المجلس التأسيسي، وفي عام ١٩٢٢ تولى منصب رئاسة الوزراء أربع مرات في الأعوام ١٩٢٢ و ١٩٢٥ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩، توفي عام ١٩٢٩، للمزيد ينظر: لطفي جعفر فرج عبدالله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٨).

(١'') عبد الفتاح البوتاني، وثائق من تاريخ الحركة الكردية: ملاحظات تاريخية ودراسات أولية، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، (أربيل، ٢٠٠١)، ص ٥٨.

(١'') فرنسيس همفريز: سياسي بريطاني ولد عام ١٨٧٩، عمل سفيراً لبريطانيا في أفغانستان خلال المدة (١٩٢٢_١٩٢٩)، ثم سفيراً في العراق من (١٩٢٩_١٩٣٥) ينظر: <https://ar.wikipedia.org>.

(٢') احمد محمد امين قادر، المصدر السابق، ص ١٢١.

(٢') محمود الحفيد: ولد في السليمانية عام ١٨٨٢، ينحدر من عائلة دينية معروفة هي الاسرة البرزنجية، ولقب بالحفيد نسبة إلى جده (كاكا احمد)، تصادم مع الحكومتين العراقية والبريطانية بأعمال مسلحة كثيرة، وقام بتشكيل أول حكومة في السليمانية (١٩١٨ - ١٩١٩)، نفي للهند لمدة سنة واحدة وبعد عودته تم تعيينه حكمدار على السليمانية، لكنه ثار واعلن نفسه ملكاً على كردستان في ايلول حتى (١٩٢٢ - ١٩٢٤)، توفي

- عام ١٩٥٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى سنة ١٩٢٥، دار الحكمة، (لندن، ٢٠٠٥).
- (٢٢) إراس حسين الفت، أبابا علي الشيخ محمود الحفيد ودوره السياسي في العراق ١٩١٢ - ١٩٩٦، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ١١.
- (٢٣) علي محسن غضبان، داود بك الجاف ودوره السياسي حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٢٢، ص ٤٣.
- (٢٤) للمزيد من التفاصيل ينظر: . نسرین عویشات، حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق ١٩٤١، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة محمد بو ضياف، ٢٠١٨-٢٠١٩.
- (٢٥) حسن لطفي الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف، (بغداد، ٢٠٠٧)، ص ٣٧٠-٣٧١.
- (٢٦) روزنامه ره نكين، زماره ٩٢، (هه و لير، ١٩٩٦).
- (٢٧) سالار عبد الكريم فندي الدوسكي، المصدر السابق، ص ١٠٥.
- (٢٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة في ٧ حزيران ١٩٤٧، ص ٤١٦. ويرمز لها اختصار (م.م.ن) في الصفحات اللاحقة من البحث.
- (٢٩) مهاباد: أعلن عن قيام جمهورية مهاباد سنة ١٩٤٦، فقامت الحكومة الإيرانية بإرسال حملة عسكرية تمكنت من القضاء عليها وإعدام مؤسسها قاضي محمد في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٧. للتفصيل ينظر: ويليام ايكلتون جي ار، الجمهورية الكردية في مهاباد ١٩٤٦، المدى للنشر والتوزيع، (بغداد، ٢٠١٢)، ص ٣٦٧-٣٦٨.
- (٣٠) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات ج ٧، (د.م. د.ت) ص ٢٠٠.
- (٣١) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، لجلسة (٦) في ٢٠ كانون الأول ١٩٥٤، ص ٨٤.
- (٣٢) معاهدة بورتسموث، هي معاهدة بين المملكة العراقية وبريطانيا، وقعت في ميناء بورتسموث ببريطانيا في ١٥ كانون الأول ١٩٤٨م. وجرى فيها تعديل للمعاهدة البريطانية - العراقية ١٩٣٠. رشا جميل وعبد الكريم حسين الشيباني، موقف رئاسة الاعيان من الاحداث والتطورات الداخلية في العراق، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، المجلد ٦، العدد ١، (المتى، ٢٠١٢)، ص ٩٧-٩٨.
- (٣٣) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، (النجف، ١٩٧٦)، ص ٥١٩-٥٤٩.
- (٣٤) مها عبد اللطيف محسن، انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٤.
- (٣٥) علي محسن غضبان، المصدر السابق، ص ١٠٨.
- (٣٦) م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة (٣) في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٧، ص ٣٥.
- (٣٧) الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي ١٩٣٠. الجلسة (١) ١ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص ٢.
- (٣٨) وريا الجاف، كركوك دراسة سياسية - اجتماعية، مطبعة وزارة التربية، (أربيل، ١٩٩٨)، ص ١٦٥.

(٣٩) نظام دعاوى العشائر: أصدره البريطانيون عام ١٩١٨. وبموجبه تتوقف القوانين المدنية ويحسم النزاع عشائرياً، بغض النظر سواء كانت القضايا جنائية أو قضايا حقوقية، وذلك بحجة مراعاة العرف أو التخوف من المحذور الإداري. والاحكام التي تصدر في هذا الباب تكون في الاغلب بصورة كيفية. ينظر: طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، منشورات دار الأهالي، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ٤٢.

(٤٠) عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص ٦١.

(٤١) صالح جبر: ولد في مدينة الناصرية عام ١٨٩٦، شغل عدة مناصب إدارية منها وزير العدل ثم وزيراً للتعليم ووزيراً للمالية والداخلية والخارجية ثم أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٤٧-١٩٤٨، توفي سنة عام ١٩٥٧. ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى ١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

(٤٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة (١٩) في ١٩ أيار ١٩٤٧، ص ٣١٢.

(٤٣) سالار عبد الكريم فندي الدوسكي، المصدر السابق، ص ١١٦.

(٤٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الجلسة (٢٢) في ٢٨ أيار ١٩٤٨، ص ٣٧٠.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٧٠-٣٧١.

(٤٦) انحصار التبغ: تأسست مديرية إدارة انحصار التبغ بموجب قانون ٢٥ لسنة ١٩٣٩، اذ يهدف هذا القانون الى حماية الأشخاص من أخطار التدخين الصحية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية وتقليل نسبة المدخنين من خلال وضع معايير لمكافحة التدخين. ينظر: رحمن مخيلف الجوراني، إدارة انحصار التبغ في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد ٣، العدد ٣١، واسط، ٢٠١٨.

(٤٧) محاضر مجلس النواب، لدورة الانتخابية الحادية عشر لسنة ١٩٤٧، الجلسة (٦) في ١ كانون الثاني ١٩٤٨، ص ٨٢.

(٤٨) المصدر نفسه، الجلسة (٣) في ١٦ أيار ١٩٥٠، ص ٥٢٦.

(٤٩) ضياء جعفر السيد هاشم: ولد في بغداد عام ١٩١١، حصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة من جامعة برمنغهام عام ١٩٣٦، انتخب نائب عن لواء بغداد عام (١٩٥٨، ١٩٥٤، ١٩٥٣) تولى وزارة الاقتصاد لمرة ثم وزارة المالية ثم وزارة الاعمار. للمزيد من التفاصيل ينظر: عماد عبد السلام روؤف، سيرة وذكريات، (بغداد، ٢٠٠٦).

(٥٠) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة (٣٥) في ١٦ ايار ١٩٥٠، ص ٥٣١.

(٥١) نوري السعيد: ولد في بغداد عام ١٨٨٨، شارك في الثورة العربية حيث انضم إلى الأمير فيصل في سوريا، وبعد فشل الثورة رجع إلى العراق وقد شغل منصب رئاسة الوزراء في العهد الملكي اربع عشر مرة من (١٩٣٠ حتى الأول من مايس ١٩٥٨). ينظر: ابتسام طالب، نوري سعيد ودوره السياسي في العراق ١٩٢٨-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، ٢٠١٢.

(٥٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٨، (د.م _ ١٩٥٣)، ص ٢٥٩.

(٥٣) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر لسنة ١٩٥٢، الجلسة (١٠) في ٤ شباط ١٩٥٢، ص ١٣٤-١٣٥.

(٤٤) قرر مجلس الاعمار إحالة مشروع سد دربندخان إلى شركة (هوزا الهندسية) الامريكية الاستثمارية بجلسته المنعقدة في ١٩ اب عام ١٩٥٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠_١٩٥٨. رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص ١٠٠.

(٤٥) عبد المجيد محمد: ولد في بغداد عام ١٩٠٥، شغل العديد من المناصب الوزارية في العهد الملكي منها، وزير للاقتصاد خلفاً لضياء جعفر في وزارة نوري السعيد الحادي عشر، ثم وزيراً للمالية في وزارة ارشد العمري الثانية، ووزيراً للاعمار والإسكان في وزارة نوري السعيد الثانية عشر، بعد ذلك طلب منه نوري السعيد تقديم استقالته من منصب بسبب قضية اهدار الأموال في استيراد السمنت، وبعد ذلك عين وزيراً للعدلية، توفي عام ١٩٩٢. ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي بالعراق، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص ٢٥.

(٤٦) م.م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة لسنة ١٩٥٤_١٩٥٥، الجلسة (٣١) في ٢٨ آذار ١٩٥٥، ص ٦٣٦_٦٣٧.

(٤٧) م.م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة لسنة ١٩٥٥_١٩٥٦، لجلسة (٤٠) في ٢٢ أيار ١٩٥٦، ص ٦٧١.

(٤٨) م.م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة لسنة ١٩٥٦_١٩٥٧، الجلسة (١٨) في ٢٣ شباط ١٩٥٧، ص ١٣٣.

(٤٩) م.م. ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦_١٩٥٧، الجلسة (١٠) في ٢٣ شباط ١٩٥٧، ص ١٣٣.

(٥٠) م.م. ن، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي، لجلسة (١٤) في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٨، ص ٢٤١_٢٤٨.

(٥١) م.م. ن، الدورة الانتخابية الأولى لأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة ١١ في ١٠ اب ١٩٢٥؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٣٢، ٢٧ اب ١٩٢٥.

(٥٢) نوشيروان مصطفى امين، كردستان العراق (عصر القلم والمراجعات ١٩٢٨_١٩٣١)، ترجمة: حمه صالح كلالي، مطبعة خاني، السليمانية، ٢٠٠٠، ص ٢٢.

(٥٣) الكهاري: عبارة عن قناة تكون بانحدار تدريجي من بئر في مستوى مرتفع إلى بئر في مستوى أقل وتكون هذه الإبار متقاربة في ما بينها وتنتهي القناة التي تربط الإبار من الأسفل مع بعضها عند سطح الأرض حيث يستفاد من مياهها في الزراعة والشرب، وتبطن هذه القنوات منها لمنع انهيار سقفها وتلوث مياهها وتغطي فوهات الإبار وتفتح عند الحاجة لغرض التنظيف والصيانة. للمزيد من التفاصيل ينظر: نورة وادي محمد الشبلي، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٥٤) م.م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٤٩) في ٣١ آذار ١٩٣٦، ص ٨٨٢.

(٥٥) م.م. ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع اعتيادي الأول لسنة ١٩٣٧، الجلسة ٣٥ في ٣٠ نيسان ١٩٣٨.

(٥٦) احمد محمد امين قادر، المصدر السابق، ص ٤٦٩.

(٥٧) م.م. ن، الدورة الانتخابية السادسة عشر لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة (١٨) ٣ شباط ١٩٥٧، ص ٣١٥.

- (٦٨) م.م. ن ، الدورة الانتخابية الدورة العاشرة لسنة ١٩٤٣ الجلسة (٤) في ١٧ تشرين لأول ١٩٤٣ ، ص ٣٨ .
- (٦٩) م.م. ن ، الدورة الانتخابية الدورة العاشرة لسنة ١٩٤٤ الجلسة (٢٥) في ١٧ أيار ١٩٤٤ ، ص ٣١٤ .
- (٧٠) م.م. ن ، الدورة الانتخابية الدورة العاشرة لسنة ١٩٤٤ الجلسة (٤٢) في ٣١ أيار ١٩٤٥ ، ص ١٣٣ .
- (٧١) محاضر مجلس النواب ، لدورة الانتخابية الحادية عشر لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة (١٤) في ٣ أيار ١٩٤٧ ، ص ٢٥١ .
- (٧٢) المصدر نفسه ، الجلسة ١٨ في ١٧ أيار ١٩٤٧ ، ص ٣٠٧ .
- (٧٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٢٢) في ٣ تشرين الثاني ، ص ٢٨١ .
- (٧٤) م.م. ن ، الدورة الانتخابية الدورة الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ الجلسة (٤) في ١٥ شباط ١٩٥٣ ، ١٩٥٣ ، ص ٥٦-٥٧ .
- (٧٥) م.م. ن ، الدورة الانتخابية الدورة الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ الجلسة (٢٦) في ٢ آذار ١٩٥٤ ، ص ٥٧٤ .
- (٧٦) م.م. ن ، الدورة الانتخابية الدورة الخامسة عشر لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ الجلسة (١٠) في ٢٣ شباط ١٩٥٧ ، ص ١٣٣ .
- (٧٧) م.م. ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، الجلسة (١٢) في ٢٧ شباط ١٩٥٧ ، ص ٢٣٤ .
- (٧٨) م.م. ن ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة (١٧) في ٩ نيسان ١٩٥٣ ، ص ٢٥٦ .
- (٧٩) م.م. ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ الجلسة (٢٠) في ٢ شباط ١٩٥٥ ، ص ٤١٠-٤١١ .
- (٨٠) م.م. ن ، الدورة الانتخابية السادسة عشر لسنة ١٩٥٨ الجلسة (٥) في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٨ ، ص ٢٧٢ .

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق المنشورة

- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير اعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥ الجلسة ١١ في ١٠ اب ١٩٢٥ .
- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي ١٩٣٠ . الجلسة (١) ١ تشرين الثاني ١٩٣٠ .
- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ الجلسة (٤٩) في ٣١ آذار ١٩٣٦ .
- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٧ الجلسة ٣٥ في ٣٠ نيسان ١٩٣٨ .

- محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية الدورة العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ الجلسة (٤) في ١٧ تشرين لأول ١٩٤٣ .
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الدورة العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ الجلسة (٢٥) في ١٧ امارس ١٩٤٤ .
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الدورة العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ الجلسة (٤٢) في ٣١ ايار ١٩٤٥ .
- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة الاجتماع غير الاعتيادي لسنة في ٧ حزيران ١٩٤٧ .
- محاضر مجلس النواب ، لدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة (١٤) في ٣ ايار ١٩٤٧ .
- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٢٢) في ٣ تشرين الثاني ١٩٤٩ .
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢_١٩٥٣ الجلسة (٤) في ١٥ شباط ١٩٥٣ .
- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢_ ١٩٥٣، الجلسة (١٧) في ٩ نيسان ١٩٥٣ .
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤_١٩٥٥ الجلسة (٢٠) في ٢ شباط ١٩٥٥ .
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣_١٩٥٤ الجلسة (٢٦) في ٢ اذار ١٩٥٤ .
- محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤_١٩٥٥، لجلسة (٤٦) في ٢٠ كانون الأول ١٩٥٤ .
- محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥_١٩٥٦، لجلسة (٤٠) في ٢٢ ايار ١٩٥٦ .
- محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦_١٩٥٧ الجلسة (٣) في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٧ .
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦_١٩٥٧ الجلسة (١٠) في ٢٣ شباط ١٩٥٧ .

- محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦_١٩٥٧ ، الجلسة (١٢) في ٢٧ شباط ١٩٥٧.
- محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية السادسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، لجلسة (١٤) في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٧.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ الجلسة (١٥) في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٧.
- محاضر مجلس النواب الدورة الانتخابية السادس عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨، الجلسة (٨) ٣ شباط ١٩٥٨.

ثالثاً: الكتب

- احمد محمد امين قادر ، موقف مجلس النواب العراقي القضية الكردي في العراق ١٩٢٥_١٩٤٥ ، مؤسسة زين ، (السليمانية ، ٢٠٠٧) .
- جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني، ١٨٦٩ - ١٩١٧م، ط١، مطبعة مذبولي، (القاهرة، ١٩٩١).
- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١_١٩٥٣ ، مطبعة النعمان ، (النجف ، ١٩٧٦).
- حسن لطفي الزبيدي ، موسوعة الأحزاب العراقية ، مؤسسة العارف ، (بغداد، ٢٠٠٧).
- حنا بطاطو، العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث، (بيروت، ١٩٩٥).
- سيار الجميل، الملك فيصل الأول ١٨٨٣ - ١٩٣٣ ادواره التاريخية ومشروعاته النهضوية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٢١).
- سالار عبد الكريم فندي الدوسكي، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥_١٩٥٨، مطبعة خاني، (دهوك، ٢٠٠٨).
- طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، منشورات دار الأهالي (بغداد، ١٩٥٨).
- عباس العزاوي، عشائر العراق، المجلد الأول، ج١_٢، ط٢، مكتبة الحضارات، (بيروت، ٢٠١٠).
- عماد عبد السلام روؤف، سيرة ونكريات، (بغداد، ٢٠٠٦).

- عبد الفتاح البوتاني , وثائق من تاريخ الحركة الكردية : ملاحظات تاريخية ودراسات أولية , مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر , (أربيل , ٢٠٠١).
- عبد الرحمن إدريس صالح البياتي، الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى سنة ١٩٢٥ ، دار الحكمة ، (لندن، ٢٠٠٥) .
- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات، ج٨، (د.م _ ١٩٥٣) .
- عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ج٧، (د.م ، د.ت) ص ٢٠٠ .
- عماد عبد السلام رؤوف ، مذكرات عبد المجيد محمود الوزير في العهد الملكي بالعراق ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٦ .
- لطفي جعفر فرج عبدالله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مكتبة اليقظة العربية ، (بغداد ، ١٩٨٨) .
- محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ج٢ ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ، ١٩٨٧) .
- نوشيروان مصطفى امين ، كردستان العراق (عصر القلم والمراجعات ١٩٢٨_١٩٣١) ، ترجمة : حمه صالح كلالتي ، مطبعة خاني ، السليمانية ، ٢٠٠٠ .
- وريا الجاف، كركوك دراسة سياسية_ اجتماعية، مطبعة وزارة التربية ، (أربيل ، ١٩٩٨) .
- ويليام ايكلتون جي ار، الجمهورية الكردية في مهاباد ١٩٤٦، المدى للنشر والتوزيع، (بغداد، ٢٠١٢) .

مجلة دراسات تاريخية Journal of Historical Studies

ثانياً: الرسائل

- ابتسام طالب ، نوري سعيد ودوره السياسي في العراق ١٩٢٨_١٩٥٨ ، (مشروع الهلال الخصيب) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف ، ٢٠١٢ .
- اراس حسين الفت ، بابا علي الشيخ محمود الحفيد ودوره السياسي في العراق ١٩١٢ _ ١٩٩٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩ .
- عبدالله شاتي عبهول ، مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠_ ١٩٥٨ . رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ .
- عبد الكريم ياسين رمضان ، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣_١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ .

- علي محسن غضبان ،داود بك الجاف ودوره السياسي حتى عام ١٩٦٦،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٢٢.
- فيان حسن عزيز الجاف، سنجق السليمانية في العهد العثماني الأخير ١٨٦٩_١٩١٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
- فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى ١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥.
- مها عبد اللطيف محسن ، انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد، ١٩٨٤.
- نسرین عويشات ، حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق ١٩٤١، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، كلية التربية ، جامعة محمد بو ضياف ، ٢٠١٨_٢٠١٩.
- نور محمد عبد المحسن العبدلي ، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بغداد ، ٢٠١١.
- نوره وادي محمد الشبلي، دور عادلة عبد القادر بك في الأمور العامة في السليمانية ١٨٥٩ - ١٩٢٤ ،رسالة ماجستير منشورة ،كلية التربية ،جامعة البصرة ، ٢٠٢٠.

رابعاً:الدوريات

- احمد فكاك البدراني وعفراء رياض محمد، دور شيوخ عشائر الموصل في البرلمان العراقي ١٩٢٥_١٩٥٨،مجلة التربية والتعليم ،المجلد (١٥)،العدد(١)،٢٠٠٨.
- روزنامه ره نكين ، زماره ٩٢ ، (هه و لير ، ١٩٩٦).
- رشا جميل علوان وعبد الكريم حسين الشيباني، موقف رئاسة الاعيان من الاحداث والتطورات الداخلية في العراق، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، المجلد٦، العدد١، (المتنى، ٢٠١٢).
- محمد رشيد عباس، التكوين الاجتماعي والسياسي للبرلمانيين الاكراد في العهد الملكي ١٩٢٥_ ١٩٥٨ دراسة تحليلية،العدد (٣) ،مجلة دجلة الجامعة (بغداد، ٢٠١٨).